مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الثالث- جوان 2018

إجراءات دعم الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال بالجزائر

د. تقرارت يزيد جامعة أم البواقي
أ. بصري ريمة جامعة الجزائر 3
أ. أبركان محمد جامعة البويرة

تاريخ الاستلام:21 /02/2018 تاريخ القبول:23/05/2018 تاريخ النشر:جوان2018

ملخص: تسعى منظمات الأعمال الحديثة إلى توفير أنظمة الحماية، التي تمكنها من ضمان توفير المعلومات واستغلالها في الوقت المناسب من جهة، وسيولة المعلومات من جهة أخرى. وتسمح لها من البحث والتطوير واتخاذ مختلف القرارات، إضافة إلى ذلك تهدف إلى كسب المعرفة المتجددة التي تعد الركيزة الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية، وفي هذا المجال يعد أسلوب الذكاء الاقتصادي من أهم وأنجح الأساليب الإدارية الحديثة.

تعاني المنظمات الجزائرية نقص في هذا المجال، لذا عملت الدولة الجزائرية على وضع مجموعة من الإجراءات تعمل على تخفيف الفجوة الموجودة بين منظمات الأعمال الدولية ومنظمات الأعمال الجزائرية، ومنها دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات ودعم الابتكار والإبداع، إضافة إلى إرساء نظام معلوماتي وطني.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، منظمات الأعمال، إجراءات الذكاء الاقتصادي، الميزة التنافسية ، الدولة الجزائرية .

Résumé: Les organisations des travaux modernes visent la fourniture de systèmes de protection qui leurs permettent d'assurer la fourniture d'informations et les investir dans le moment opportun d'un cote, et l'abondance des informations d'un autre cote tout en lui permettant de chercher, développer, de prendre des décisions différentes, et elles visent aussi le gain des connaissances renouvelables qui sont considérées comme en étant un pilier principal qui a pour but l'accomplissement d'un avantage concurrentiel ; et dans ce domaine l'intelligence économique est considérée comme le plus important et réussi des méthodes administratives modernes.

Les organisations Algériennes souffrent d'un manque dans ce domaine. Pour cette raison, l'état Algérien a mis en place un groupe de procédures qui ont pour but l'allègement de l'écart existant entre les organisations des affaires internationales et Algériennes. Prenons comme exemple, le soutien de l'usage de la technologie de l'information, le soutien aussi de l'innovation et de la créativité, aussi bien que poser un système informatique national.

Mots Clés : L'intelligence économique, les organisations des affaires, les procédures de l'intelligence économique, avantage concurrentiel, l'état Algérien.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تغيرات اقتصادية كبيرة، أدت إلى اختلال موازين القوى، الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين القوى، مما زاد من حجم طلب المعلومات. على نحو أصبحت فيه هذه الأخيرة رمزا للتفوق والتميز بين منظمات الأعمال، وأغلب المنظمات الرائدة التي تسعى للحفاظ على مكانتها تعمل على إنتاج المعلومة أو الحصول عليها قبل أن تصل إلى منافسيها، وهذا بسبب تقلص حياة عمر المنتجات والتطور السريع في تقنيات الإنتاج من جهة، وزيادة حدة المنافسة في إطار السوق العالمية من جهة أخرى، وأي منظمة تستطيع التكيف مع الأحداث الخارجية بسرعة وتحسن التعامل معها، تكسب نقطة قوة تميزها عن غيرها وميزة تنافسية تضمن لها الاستمرارية والتطور في مجال نشاطها.

هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على المعلومات لفهم البيئة الخارجية، ففي ظل هذا يعتبر الذكاء الاقتصادي من أشكال الحس الخارجي للتغيرات البيئية، حيث يعمل على التقاط أبسط الإشارات الحاصلة في مكونات البيئة، ويساعد المنظمة على فهم البيئة التي تنشط فيها ومعرفة إجراءات المنافسين ومحاولة التأقلم معها، بهدف تخفيض التهديدات واتخاذ القرارات المناسبة لزيادة القدرة التنافسية.

الجزائر كغيرها من دول العالم تهدف إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا الحديثة، لذلك وجب عليها العمل بجهد والسهر على وضع إجراءات وسياسات تخفف من الفجوة الموجودة، وتساعد منظمات الأعمال على العمل في ظروف المنافسة الاعتيادية، تسمح لها من منافسة المنظمات الموجودة في السوق، وضمان بقائها لمدة أطول في السوق.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

✓ **ما هي أهم الإجراءات المتخذة لدعم الذكاء الاقتصادي في الجزائر ؟**

وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور وتتمثل في:

المحور الأول: ماهية الذكاء الاقتصادي.

المحور الثاني: أهمية الذكاء الاقتصادي.

المحور الثالث : الذكاء الاقتصادي وإجراءات دعمه في المنظمات الجزائرية.

المحور الأول: ماهية الذكاء الاقتصادي

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم الذكاء الاقتصادي ثم نتعرف على خصائصه وبعد ذلك نتطرق إلى عناصر هذا الأخير.

أولا : مفهوم الذكاء الاقتصادي

لقد تعددت تعاريف الخاصة بالذكاء الاقتصادي نذكر منها ما يلي :

يعرف الذكاء الاقتصادي بأنه: "القدرة على الحصول على إجابات غير متوقعة من خلال ربط وتحليل معلومات يتم تحديثها مسبقا على مستوى المنظمات ووضعها في خدمة القدرات التي تملكها من اجل اقتناص الفرص وتجنب التهديدات"[1].

كما يمكن تعريفه بأنه: "التحكم المكثف للمعلومات وإعادة إنتاج المعارف الجديدة .هو فن الكشف عن التهديدات والفرص من خلال تنسيق عملية الجمع، الفرز والتخزين والتحقق من صحتها، التحليل وتوزيع المعلومات المفيدة أو الإستراتيجية لأولئك الذين هم في حاجة إليها"[2].

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الذكاء الاقتصادي هو عملية تشمل جمع، تحليل، معالجة ونشر المعلومات المناسبة والمفيدة في اتخاذ القرارات مع ضمان حمايتها قصد تحقيق أهداف معينة.

ثانيا : خصائص الذكاء الاقتصادي

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا من القاعدة المستوى الداخلي للمؤسسة (مرورا بالمستويات الوسيطة) الجماعات المحلية (وصولا إلى المستويات الوطنية) الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة (ثم المستويات المتعددة الجنسيات) المجمعات المتعددة الجنسيات (أو الدولية) استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة . ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي[3] :

- الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات؛
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين؛
- وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية؛
- تشكيل جماعات الضغط والتأثير؛
- إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية؛

- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

ثالثا : أدوات الذكاء الاقتصادي

اختلف الكتاب في تحديد أدوات الذكاء الاقتصادي ولكن هناك اتفاق على أن هذه الأدوات تتمحور حول خمسة عناصر أساسية، ويمكن شرحها كما يلي[4] :

- **مستودعات البيانات:** تعد اتجاها تقنيا جديدا ووصف على أنه أحدث مفاهيم حقل نظم المعلومات، ويكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة في العديد من تطبيقات الأعمال خاصة في المنظمات ذات الحجم الكبير والتي لها فروع مختلفة، وهذا لما له دور فاعل في إدارة مواردها المعلوماتية وتحسين عملية صنع القرار فيها، وأساس فكرة مستودع البيانات هو تحقيق التكامل فيما بين بيانات المنظمة المنتشرة والموزعة عبر مختلف قواعد البيانات ونظم معالجة المعاملات والنظم الموروثة، فضلا عن مصادر المعلومات الخارجية ذات الصلة عمالها بحيث يتوفر لدى المنظمة بيئة موحدة ومتكاملة الحالية والتاريخية في إطار مستودع واحد؛
- **عمليات (استخلاص، نقل، تخزين)** وهي أدوات مصممة لتقوم استخلاص وتكامل البيانات من مصادرها المختلفة بناء على خريطة استخلاص محددة، فعملية التكامل ضرورية لتحويل هذه البيانات إلى الصورة المطلوبة من قبل المنظمة بغض النظر عن كيفية خزا في البيئة التشغيلية، وذلك قبل نقلها إلى مستودع البيانات؛
- **المعالجة التحليلية** :والتي تعد أحد الأدوات الرئيسية للذكاء الاقتصادي، ويطلق على هذه التقنية تسمية OLAPوهي اختيارا للمصطلح On-line Analytical Processing ، لقد كان من نتائج التحديث المستمر للبيانات استخدام نظم المعالجة الفورية أنه تضخمت المعاملات بصورة كبيرة، كما زادت التغيرات والتعديلات في البيات لكمية والقيمة مما أدى إلى عجز أدوات تحليل البيانات ذات النمط التقليدي في القيام بوظائفها التقليدية من معالجة وتحليل للبيات وإنتاج المعلومات؛
- **التنقيب عن البيانات** :هذا المصطلح ظهر في منتصف التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يجمع بين الإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (قواعد البيانات، الذكاء الاصطناعي، التعليم الآلي) ، إن علم التنقيب على البيانات المسؤول عن أساليب وطرق إنتاج المعلومات وقواعد المعرفة من خلال كم كبير من البيانات التي يتم التنقيب فيها وربطها بأساليب علمية للخروج بمعلومة أو معرفة جديدة؛
- **تقنيات استعراض المعلومات** :أن تقنيات عرض المعلومات من التقنيات المهمة لنجاح الذكاء الاقتصادي من خلال إيصال المخرجات المتمثلة لمعلومات للمحللين ومتخذي القرار، هناك عدة أنواع

من هذه التقنيات تستخدم أشكال مختلفة سواء كانت بشكل منفرد أو متداخل يتلاءم مع الهدف وهي كما يلي:

✓ **التقارير** :أن عملية إنشاء التقارير عبر أنظمة ذكاء الإعمال تتضمن إمكانية توليد تقارير متنوعة عن المبيعات، الوضع المالي، الاستعلامات، وغيرها ويمكن أن تكون هذه التقارير بسيطة مثل جدول أو تكون معقدة مثل التقارير التي تعرض ملخصات يمكن التفاعل معها للحصول على التفصيل المطلوب؛

✓ **لوحة القياس** :تعرف لوحة القياس أداة عرض مرئية تزود بصور بيانية لمؤشرات الأداء الرئيسية الحالية من اجل تفعيل الاستجابة للتغيرات في بعض الجوانب كالمبيعات، إدارة علاقات الزبائن، تقيم الأداء، مستويات المخزون.وضمن وضيفة متابعة نشاط الإعمال تقوم ألواح القياس بعرض المؤشرات المتعلقة إدارة الأداء التنظيمي والمشتقة من المعلومات المباشرة التي يتم الحصول عليها من مستودعات البيانات؛

✓ **بطاقة الأداء** :عبارة عن مجموعة من المقاييس التي تزود الإدارة العليا بنظرة سريعة وقابلة للفهم عن الأعمال وتعد من احدث المداخل الشائعة في قياس الأداء، والتي تقترح الاهتمام المستمر بقياس وتحسين الأداء التنظيمي. وتستخدم بطاقة الأداء ضمن إطار لوحة القياس بوصفها جزءا منها، وللإشارة بطاقة الأداء هي نوع خاص من التقارير يتكون من مجموعة من مقاييس الأعمال الرئيسة، وغالبا ما يتم عرض مؤشر الأداء مع رسم توضحي مثل اللون الأحمر أو الأصفر أو الأخضر وكذلك السهم المتجهة إلى الأعلى أو إلى الأسفل للدلالة على اتجاه الأداء.

المحور الثاني: أهمية الذكاء الاقتصادي

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى أهمية الذكاء الاقتصادي للمنظمات الذكاء الاقتصادي بعد ذلك نتعرف على أداة للتطوير والإبداع والتميز وفي الأخير نتناول أهمية الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة.

أولا : أهمية الذكاء الاقتصادي للمنظمات

إن نظام الذكاء الاقتصادي مهم جدا خاصة مع اشتداد المنافسة وسرعة التطورات التكنولوجية، وخاصة مع ما يصيب الاقتصاد العالمي اليوم من جراء الأزمة المالية العالمية الحديثة التي رفعت من مستوى التضخم في أهم دول العالم وهذا ما ألزم المنظمات في تلك الدول على البحث عن فرص في

الدول الأخرى خاصة منها النامية التي لم تتأثر بالأزمة المالية بسبب تخلفها الاقتصادي، وهنا تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي بحيث أنه يوفر الحماية للمنظمة من التهديدات الخارجية، ويمكنها من الاستيلاء على الفرص قبل منافسيها، وكذا التكيف مع القواعد الجديدة للسوق، والشكل التالي يوضح أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمنظمة[5].

الشكل رقم 01 أهمية الذكاء الاقتصادي للمنظمة

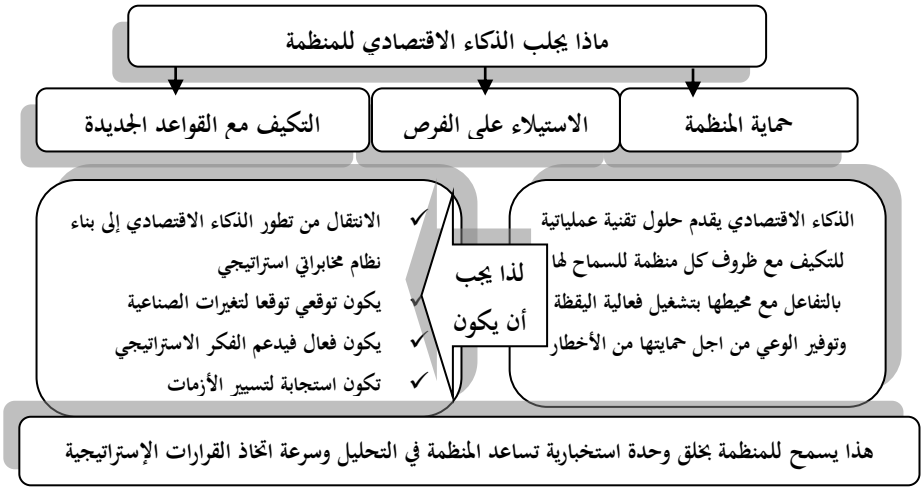

Source : Nabila Sahnoune, Introduction a la démarche d'Intelligence économique dans l'entreprise, Séminaire de sensibilisation a 'intelligence économique et a la veille stratégique, Alger _Hôtel ELAurassi, Algérie le 23/12/2008, p03.

إن توظيف استخدام التكنولوجيا في عالم الأعمال بالشكل الصحيح والفعال يساعد في تحقيق أهداف المنظمات، وذلك من خلال قوة المعلومات التي تعتبر مكونا أساسيا وأحد الأصول بهدف الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدام المعارف والمعلومات، وتحويل البيانات من مجرد أرقام إلى معلومات ومعارف لمساعدة صناع القرار باتخاذ القرارات الصائبة والإستراتيجية التي تنعكس بشكل جوهري على أسلوب وعمل هذه المنظمات من أجل تحقيق ربحية أكبر في مجتمع أكثر تنافسية.

إن الذكاء الاقتصادي يكتسب أهمية خاصة نتيجة لما تشهده بيئات العمل من تغير سريع في البيانات التي تختزنها المنظمات والمعلومات التي تنتجها، وفي آليات اتخاذ القرار وتعاظم المنافسة على المستويات المحلية والدولية، مما يفرض المزيد من التحديات التي تستدعي توظيف برامج ذكية تساعد في

مراقبة أداء العمل وتحديد التغيرات التي يجب إجراؤها، وفي تحديد موقع المنظمة من الأهداف والاستراتيجيات التي وضعتها لنفسها[6].

إن الانتقال إلى مجتمع المعرفة يمثل طموحا استثنائيا لدى جميع المجتمعات بهدف الاستثمار الأفضل للموارد وخلق حالة تفاعلية بين جميع مكونات المجتمع وربط الأدوات التقنية المستخدمة لبناء نظم المعلومات في قطاع الأعمال مع الأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات من أجل بناء استراتيجيات الأعمال اعتمادا على المعلومات والمعارف.

كما تظهر أهمية تطبيقات ذكاء الأعمال بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الانتقال من مجرد بناء الأنظمة المعلوماتية في المنظمات إلى تحليل الأعمال عن طريق تجميع المعلومات عن العمليات التي تقوم بها كالتسويق والبيع وأنشطة الخدمات وسلوك العملاء وأنظمة الموردين.

كما تلعب تطبيقات الذكاء الاقتصادي دورا هاما في مساعدة المنظمات على وضع استراتيجيتها المستقبلية والوصول إلى تحقيقها، واستخدام هذا النوع من التطبيقات لمواجهة تحديات عالم الأعمال، كما تمكن من دراسة المعلومات المتعلقة بمختلف المتعاملين الاقتصاديين[7].

ثانيا: الذكاء الاقتصادي أداة للتطوير والإبداع والتميز

تقود إستراتيجيات التميز في المنظمة إلى طرح منتوجات ذات تنافسية عالية في الأسواق، معتمدة في ذلك على المعلومة، التي تعد سلعة غير مادية، وبذلك تعد المعلومة مصدرا للأرباح، وضمانا لاستمرار وبقاء المنظمة.

فللحفاظ على الميزة التنافسية بين منافسيها ينبغي على المنظمة أن تكون سباقة في الحصول على المعلومات والإشارات التي تسمح لها بالتنبؤ بالاحتياجات، ورد فعل السوق، فمثلا :إطلاق منتج جديد، التغير في التشريعات والقوانين، اكتشاف بعض التطورات والتكنولوجيات الجديدة...

فتطور الذكاء الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المنظمة، كما أن تطبيقه فيها يعتبر عامل لتطوير إدارة المعلومة، وتدفقها داخل المنظمة[8].

ويعتبر الذكاء الاقتصادي طريقا إلى الإبداع، فقد أظهرت التطورات الحديثة للأعمال المرتبطة بالإبداع الدور المهم للمعلومة واستغلالها الفعال في تطوير الإبداع، لذلك فإن ضرورة أخذ واستغلال إشارات وحركات المحيط بطريقة مستمرة تبدو من الأعمال المميزة للذكاء الاقتصادي، كما أن المشاريع الإبداعية تتميز بدرجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد(عدم التأكد من سلوك المستهلك، عدم التأكد من التطور التكنولوجي)...، ومن هنا يمكن القول أن الإشكالية الأساسية للنمو أو

التطور الإبداعي في المنظمة تتمثل في البحث عن الطرق الكفيلة بإدارة فعالة لعدم التأكد، وذلك عن طريق إدارة المعلومات التي تعتبر من عوامل الإبداع[9].

وتعتبر مختلف أنواع اليقظة والذكاء الاقتصادي بمثابة وسائل مميزة لإدارة عدم التأكد والمعلومة، كما أنها تسمح بطريقة حديثة

وديناميكية بتحديد مختلف القوى المحركة لمحيط المنظمة كشرط أساسي لتفاعلها مع هذا المحيط، ومن هنا يبدو الدور المركزي للمعلومة في حركية الإبداع، وذلك من خلال مساهمتها في تكوين الذكاء الاقتصادي في المنظمة واستخدامها لأغراض التخطيط

الإستراتيجي[10].

ثالثا: أهمية الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة

تستفيد الدول من خلال إتباع إستراتيجية للذكاء الاقتصادي كون أن الدولة نفسها تحتاج إلى معلومات عن ما يدور في اقتصاديات الدول الأخرى، حتى يتسنى لها رسم الخطط والإستراتيجية اللازمة لحماية اقتصادها من الهجمات التي قد تتعرض لها منظماتها الوطنية أو القطاعات الإستراتيجية للوطن، كما يمكنها من الاستفادة القصوى من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فمثلا في إبرام اتفاقية التحرير الجمركي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي قام هذا الأخير بإجراء مسح حول طبيعة وسلوك المستهلك الجزائري وكذلك الاتفاقيات التي تربط الجزائر مع دول جنوب شرق آسيا فيما يخص عقود توريد الأرز الطويلة الأجل، وقد حدد شريحة السلع التي سيعفي الجزائر من دفع التعريفة الجمركية عليها والتي في معظمها غير محبذة من طرف المستهلك الجزائري كالسجائر المرتفعة الثمن والفواكه الباهضة ...وفي المقابل أخذ من الجزائر التنازل عن التعريفة الجمركية لمواد إستراتيجية في صناعته، ومن هنا يظهر ضرورة توظيف كل الطاقات الاقتصادية والعلمية لصالح الاقتصاد الوطني ضمن ما يعرف بالذكاء الجماعي الاستراتيجي[11].

المحور الثالث: الذكاء الاقتصادي وإجراءات دعمه في المنظمات الجزائرية

تسعى مختلف دول العالم إلى أن تكون أكثر تنافسية مقارنة بالدول الأخرى، مما يتوجب عليها الاهتمام بالمعلومات اعتبارها مادة إستراتيجية وضرورية لتحقيق التطور والتميز.

وبالنسبة للجزائر فقد بدأت مؤخرا في السير نحو طريق مجتمع المعلومات، إلا أنها تشهد تأخرا من حيث انتشار أنظمة الذكاء الاقتصادي، ولا زالت المنظمات الجزائرية تعاني من نقص المعلومات

اللازمة لاتخاذ القرارات، في الوقت الذي تعتبر فيه المعلومات موردا استراتيجيا يرتبط به بقاء المنظمة وتطورها[12].

أولا: دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات الجزائرية

تعرف الجزائر تأخرا نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي ويظهر ذلك في ثقافة الإطارات المسيرين وفي سلوكياتهم، وكذا في ثقافة المنظمات الجزائرية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها، غير أن هذا لا يغطي الظواهر التي ظهرت باحتشام في2002، والتي ظهرت في شكل ملتقى حول الذكاء الاقتصادي والمنظم من طرف World Trade Center Localوتعتبر هذه الظاهرة نتاجا عن شراكة ما بين مصلحة الدراسات العليا المتخصصة في الذكاء الاقتصادي لمعهد الترجمات والعلاقات الدولية في جامعة مارك بلوش Mark Blouche في ستراسبوغ ومدرسة الحرب الاقتصادية في باريس.

وفي خضم اليومين المنظمين في هذا الملتقى حضر مئات الأشخاص، و لقد كان ضمن هذا الجمع عدد من مسيري المنظمات الجزائرية كما تميز هذا الملتقى بحضور وزيرين سابقين للاقتصاد والتجارة الخارجية لعام 1995 ، ولقد تم من خلال هذا الجمع من الحضور الإشارة إلى المشاكل الإستراتيجية التي وجب أن يعالجها الاقتصاد الجزائري وهي[13] :

- شدة المنافسة واحتدامها؛
- المؤثرات الخارجية على السوق الخارجية الجزائرية؛
- مخاطر هشاشة الاقتصاد المستورد الناجمة عن الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي؛
- صعوبة صياغة سياسة اقتصادية هجومية.

وتلت هذه التظاهرة ملتقى نظمه مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية بالجزائر، في 06 جوان2004 والذي دار موضوعه عن حول اليقظة التكنولوجية في المنظمات الجزائرية، حيث أكد المتدخلون على إجبارية امتلاك نظام لليقظة ككل والتكنولوجية على وجه خاص، وذلك لمواجهة مختلف الرهانات التي تواجه المنظمات الجزائرية في ظل المنافسة المحتدمة.

وفي سنة 2008 تم عقد ملتقى دولي حول "الحكامة في المنظمات والذكاء الاقتصادي"، والذي اعتبر محاولة من الدولة الجزائرية لتوعية المنظمات الجزائرية لتأمين نفسها، والعمل على إرساء الذكاء الاقتصادي و إدخال المعلومة كعنصر أساسي في صناعة القرار والتخطيط المستقبلي، من خلال

استخدام رصد المعلومات وتوظيف الخبراء في المعلوماتية الاقتصادية ودراسة المنتوجات الجديدة التي تطرحها المنظمات الأجنبية في السوق وفي مختلف الصناعات[14].

وفي هذا الملتقى أشار وزير الصناعة وترقية الاستثمار عبد الحميد تمار إلى أن الذكاء الاقتصادي يمثل إطار استراتيجي لتكييف السلوكات بحيث سيتم توجيه الفاعلين الاقتصاديين والإشراف عليهم وهم يتابعون مصالحهم وهكذا سيصبحون فاعلي تحويل وضعهم وكذا محيطهم الاقتصادي والاجتماعي، كما اعتبره كآلية فعالة لتسيير المعارف ومسعى لضمان الدفاع عن طاقات المنظمة والحفاظ عليها ورفع القدرات وحصص السوق من جهة ورفع طاقات التراث الوطني من جهة أخرى، وهنا بدأ الاهتمام بالذكاء الاقتصادي في الجزائر حيث طرحت في إطار هذا الملتقى فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، كما ذكر الوزير أن الحكومة استحدثت مديرية عامة للذكاء الاقتصادي وللدراسات الاقتصادية تتولى إنضاج مجموعة أفكار بشأن هيكلة ومؤدى المجلس المذكور الذي سيوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات بين الهيئات العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية[15].

وفيما يخص واقع المنظمات الجزائرية ففي سنة 2007 تم إجراء دراسة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الغرب الجزائري، ومن خلال الدراسة اتضح أن الاستثمارات غير المادية والبحوث المرتبطة بالمعلومات هي جد فتية، حيث لوحظ أن نصف المنظمات محل الدراسة تقريبا أي ما يعادل **44.32 %** أكدت عدم استثمارها في هذا المجال، وربع هذه المنظمات لا تملك هذه الاستثمارات إلا من جراء شهرة محل وبراءات الاختراع أي من خلال شراء التراخيص وبراءات الاختراع والاستغلال، كما يوجد **13.64 %** من المنظمات التي استثمرت في هذا الاتجاه، ويوجد **17.05 %** من بين هذه المنظمات لجأت الاستثمارات في مجال الإشهار، وباعتبار اليقظة الإستراتيجية مؤشرا عن الهيكل التنافسي للسوق، فبتطوره يكون مصير هذه المنظمات الزوال والانسحاب من السوق[16].

كما كشفت دراسة أخرى في سنة **2008** حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمثل الغالبية العظمى من المنظمات الجزائرية (حيث بلغت عينة الدراسة **500** منظمة جزائرية) على النتائج التالية[17] :

- ✓ قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة ب **% 44.5** أي أقل من النصف؛
- ✓ تبين من خلال الدراسة أن المنظمات الجزائرية ضعيفة الاتصال بالأنترنت، كما تتميز أغلب المنظمات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية؛
- ✓ كشفت الدراسة أن **% 01** من العمال في المنظمات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي و **% 05** هم تقنيين في نفس المجال.

وعلى هذا الأساس فإن المنظمات الجزائرية تعاني نقصا كبيرا في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إضافة إلى غياب أنظمة اليقظة والذكاء فيها.

ولا يمكن تبرير هذا التأخر بأي مبرر مقبول نظرا للفرص الجديدة الموجودة وكذا التهديدات القادمة من المنافسة، فالنشاط الصناعي والتكنولوجي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير ومتزايد من التكنولوجيات وذلك لسببين، أولهما التطور التكنولوجي والعلمي والتقني الذي يفرض استعمال التكنولوجيات الجديدة، والثاني هو أن الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج، والذي يفرض على الصناعات إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي.

وإضافة إلى ذلك فاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة والقوانين الجديدة المحددة لنشاط العولمة، والتي تعتبر أكثر فأكثر من التحديات والتي تعتبر كافية وكبيرة من أجل دخول المنظمات الجزائرية للتكنولوجيات العالمية، والتي تتميز بقوة التنافسية والفعالية الإنتاجية.

وقصد تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر فقد أوصى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(الجزائري) في أحد تقاريره بجملة من الاقتراحات نذكر منها ما يلي[18] :

❖ **دعم الشفافية والنشر**: حيث يجب على الإدارات العامة والمنظمات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين؛

❖ **تطوير البرامج البيداغوجية:** فمن واجب الجامعات ومنظمات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المنظمات، ويراعي في ذلك انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام، ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات ومراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب؛

❖ **تفعيل دور الغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية:** حيث تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات ووسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المر دودية والنوعية وإعادة تأهيل أفرادها، ويضعها دورها كحلقة أساسية في سلسة الاستثمار والمقاولة في مصب اهتمام طالبي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، إلا أنه من الأساسي تحديد إستراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها على المستوى الوطني والعالمي؛

❖ **شبكات البنوك والمنظمات المالية الدولية:** والتي تعتبر سلاح ذو حدين، يتمثل الحد الأول في كونها منظمات مهيكلة للإقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها، مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية، أما الحد الثاني فيتمثل في قدرتها على تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن جدد؛

❖ **المصالح الاقتصادية للدولة:** تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الإحصائية، الجبائية والمالية والتجارية للدولة في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية والاستمرارية تجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن كل من الأساتذة والباحثين والصحفيين مطالبين بالمساهمة في إعداد مثل هذه النشاطات وإيصالها إلى جمهور الطلبة المتمدرسين والممارسين، إلا أن الأمر المهم هو تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة وأنظمة المعلومات، واستخدام الكفاءات في كافة مراحل إدارة الشؤون العامة.

كما سعت الدولة الجزائرية على تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف نشاطات المنظمات الجزائرية من أجل الاستفادة من المزايا التي توفرها، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال هو تنظيم مسابقة وطنية تهدف إلى تشجيع استثمار المنظمات الجزائرية في قطاع

تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومساعدتها على تطوير رصيدها التكنولوجي من خلال مكافأة المنظمات الرائدة في هذا المجال، كما قامت بتجسيد برنامج الجزائر الالكترونية وخصصت فيه محورا يتعلق بضرورة تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات الجزائرية ، كما قامت بتصميم برنامج لتأهيل ودعم المنظمات الجزائرية وتمكينها من التحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ثانيا: دعم الإبداع والبحث والتطوير في المنظمات الجزائرية

تهتم كافة البلدان بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي.

كما يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية التي يجب التحدي لها وإيجاد الإجراءات العلمية لتداركها.

أما فيما يخص العلاقة بين المنظمات الجزائرية ونشاطات الإبداع والبحث والتطوير فقد وصلت مختلف الدراسات والأبحاث التي تم القيام بها في الجزائر إلى ما يلي[19] :

- العلاقة بين المنظمات الجزائرية والجامعة هي صعبة وغير مدعمة؛
- تعاني المنظمات الجزائرية من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، إضافة إلى عدم قدرة مراكز البحث على القيام بنقل فعال وملموس لنتائج أبحاثها للمنظمة؛
- اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المنظمات الجزائرية هي غير منظمة في إطار إجراءات محددة وأهداف دقيقة؛
- عدم وعي مسيري المنظمات الجزائرية بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها وهذا راجع لنقص الاهتمام بالتقرب من الجامعات ومراكز البحث؛
- النشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج؛
- يعتبر البحث كنظام يحتاج إلى مبالغ مالية معتبرة ويدمج حول عملية البحث ذاتها بعض الوزارات والصناعات والمنظمات المحلية والدولية وكذا منتجي المعلومات العلمية والتقنية.

في سنة 1998 تم إصدار القانون التوجيهي رقم 98-11 المتعلق بالبحث العلمي مع إعداد البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاص بالفترة 1998- 2000، إن هذا

الإجراء يشكل منعطفا في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بحيث لأول مرة يدرج البحث العلمي في إطار قانون برنامج مما يعكس الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وكذلك يعكس وجود ارادة لتكريس البحث العلمي كعامل أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

و يهدف هذا البرنامج إلى ما يلي[20]:

- ✓ ضمان ترقية البحث والتطوير؛
- ✓ دعم القواعد التكنولوجية للبحث والتطوير؛
- ✓ رد الاعتبار لوظيفة البحث؛
- ✓ دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

أما البرنامج الخماسي الثاني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي للفترة2008 - 2012 خصص له غلاف مالي بقيمة 100 مليار دج، ويسعى هذا البرنامج إدراج البحث العلمي في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي وذلك حتى يتم التكفل بجميع المشاكل والانشغالات التي تنجم عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، ونشير أنه في شهر أوت 2008 تم إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

رغم المجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر، إلا أنها مقارنة بالطموحات المعلنة ومقارنة بالبلدان المتقدمة لم تكن كافية ، في هذا المجال نضع الملاحظات التالية[21]:

- ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث أنها لم تتجاوز **0.2 %**من الناتج المحلي الإجمالي رغم أن الأهداف المسطرة حددت ب **01%** ؛
- بقاء تمويل البحث العلمي يقتصر على إعتمادات ميزانية الدولة فقط، دون مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تمويل البحث العلمي؛
- إن انعكاسات حصيلة البحث العلمي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست بالقدر المرغوب.

ولتفعيل البحث العلمي نضع الاقتراحات التالية[22]:

- يجب ترسيخ التواصل بين مخابر ومراكز البحث العلمي من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، والعمل على تحويل منتجات البحث إلى استثمارات ابتكارية وتجسيدها ميدانيا؛

- يجب تثمين نتائج البحث العلمي، وذلك بالكيفية التي تسمح بالتوصل إلى طرق جديدة تستخدمها المؤسسات بهدف تحسين تنافسيتها على المستوى المحلي والخارجي؛
- إن وضع الآليات المناسبة للدعم وتشجيع الابتكار والإبداع ، بالإضافة إلى إرساء سياسة حقيقية لتثمين نتائج البحث العلمي، يجب أن تحظى من بين أولويات السلطات العمومية.

ثالثا :دعم إرساء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية

تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات، ومنها ما يتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه ونوضح ذلك فيما يلي[23] :

- **نقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل**: حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس ...,كما أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وان وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر؛
- **نقص المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار** : فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطيات يؤدي لا محالة إلى اضمحلال الفكر الاستثماري؛
- **نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي(الوطني)** :حيث يفتقر صاحب المشروع(كفكرة) أو المنظمة(كواقع)إلى معلومات لا مناص منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرض في سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين(المحليين والأجانب)، المنافسين المحتملين... ؛
- **نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي(الدولي)**:يشكل غياب مثل هذه المعلومات أو التي تحمل بعدا استراتيجيا، خطرا يهدد وجود المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، قد يعرف عنك الكثير دون أن تعرف عنه سوى القليل، وهو ما يؤدي إلى الصدمة، مما يسبب انهيارا وتراجعا للمؤسسات المحلية، وهذا ما تخشى الجزائر من حدوثه في إطار الانضمام إلى الاقتصاد الدولي في شكله الإقليمي(اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية) أو في شكله العالمي(المنظمة العالمية للتجارة) ؛

- **نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية** :حيث يجد أصحاب المنظمات الجزائرية صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المنظمات الجزائرية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق وسلوك المستهلك؛
- **نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة:** ويدفع هذا النقص المنظمات الجزائرية إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضا عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك المنظمات الجزائرية تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، وهو ما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها. وتسعى المنظمات الجزائرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، وبالمقابل يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المنظمات ؛
- **عدم وجود هيئات (مراكز)متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها:** إن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل في حد ذاته مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة منها عادة لا تمكنهم من فهم واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يوجب عليهم البحث عن مغزى هذه البيانات ومدلولاتها في شكل مبسط أو بنوع من الشرح والتحليل، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات ومراكز متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

نظرا للصعوبات السابق ذكرها والتي تعاني منها اغلب المنظمات الجزائرية فقد عملت الجزائر على بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والذي يشمل:

نظام المعلومات الإحصائية :ممثلا بالديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة عمومية تتولى القيام بالمهام التالية[24]:

- ✓ إنتاج المعلومات الإحصائية التي يمكن استخدامها وتسمح بتنمية البلاد، وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ يدرس ويعد ويقترح القواعد المتعلقة بإقامة منظومة وطنية إحصائية، وتعزيزها وتوسيعها ومتابعة تنفيذ تطبيقها؛

✓ يوحد التعاريف الإحصائية وتصنيفاتها ومفاهيمها، وينسق المناهج الإحصائية ووسائلها وأشغالها لدى جميع المتعاملين في هذا الميدان، كما يوحد الفهارس والرموز الإحصائية ويوفق بينها؛

✓ يقوم بحساب المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والأرقام لاستدلالية، بما في ذلك المتعلقة منها بالأسعار؛

✓ ينظم ويشجع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية ويعد حوليات ومنشورات إحصائية .

نظام المعلومات التجارية والاستثمارية :ممثلا ب[25]:

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة**:وتقوم بإنتاج ونشر مجموعة من المعلومات عن التجارة والصناعة في الجزائر، وتوجه هذه المعلومات أساسا إلى أصحاب المنظمات والمستثمرين في الجزائر؛
- **المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات**: وهو مركز تابع للمديرية العامة للجمارك وهو مكلف بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر؛
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** : وهي وكالة تابعة لرئاسة الحكومة مكلفة أساسا بالبحث والدراسة وتقديم المقترحات والآراء من أجل ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر.

نظام المعلومات العلمية والوثائقية :ممثلا ب[26] :

- **مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني**: وهو هيئة عمومية ذات طابع علمي وتقني تعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتستند أنشطته على البحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية والخدمات، البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشبكات والإعلام الآلي التطبيقي، كما أنه مسؤول عن خدمة الانترنت(الاتصال بالشبكة، الاشتراك، تصميم م واقع الويب...)
- **المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية** : ويعمل على جمع وتصنيف الدراسات ذات الطابع الاقتصادي كما يقوم بتنسيق كل الجهود التي تسعى إلى إنشاء وتطوير مراكز المعلومات والوثائق الاقتصادية.

وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة للمنظمات الجزائرية من خلال مستويين اثنين هما:

✓ **الأول على المستوى الجزئي**: وذلك من أجل دعم المنظمات الجزائرية بالمعلومات اللازمة، حيث تعتبر المعلومة بمثابة السراج المضيء لمسارها؛

✓ **أما الثاني فيكون على المستوى الكلي** :وذلك من أجل تأهيل المنظمات الجزائرية والوصول بها إلى مصاف المنظمات العالمية.

وعليه فإن وجود مثل هذا النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأنها أن تدعم هذه المنظمات وتساعدها في عدة مجالات، خاصة وأن المنظمات الجزائرية تعاني من مشكل نقص المعلومات ومن هذه المجالات ما يلي[27]:

- يوفر لها هذا النظام معلومات عن القطاع التي تشتغل فيه، وبالتالي الحصول على معلومات تخص فرص الاستثمار والمنافسة؛
- يوفر لها معلومات عن السوق، ومنه معرفة إمكانية التوسع وكميات الإنتاج الواجب توفيرها؛
- يوفر لها معلومات عن الدخل الفردي، وبالتالي معرفة مستوى الأسعار المقبول، وكذا اتجاه أذواق المستهلكين؛
- يوفر لها معلومات عن الامتيازات القانونية الخاصة بها في مجال الاستثمار، وبالتالي الاستفادة من هذه الامتيازات.

كما يساهم هذا النظام في تأهيل المشروعات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن له أن[28]:

- يوفر معلومات عن المشاكل والاحتياجات التي تخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثمة محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- يسعى إلى توفير دراسات من شأنها النهوض بالقطاع؛
- يوفر معلومات عن البورصات وعن الأسواق الخارجية وامتيازاتها، مما يشجع على التصدير؛
- يوفر معلومات عن المنافس الأجنبي وعن القطاع الذي سوف يعمل فيه والخصائص التي يتميز بها.

الخاتمة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

✓ الذكاء الاقتصادي يشمل مجموعة من التطبيقات والتكنولوجيا، التي من شأنها جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لاتخاذ القرارات؛

✓ يعتبر الذكاء الاقتصادي وسيلة عصرية وعنصر مهم لتنافسية المؤسسات في بيئة تتميز بعدم التأكد؛

✓ الذكاء الاقتصادي يعطي للمنظمة القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في ظروف مضطربة ويجعلها قادرة على الهجوم والدفاع في نفس الوقت؛

- ✓ ضعف المستوى التكنولوجي والتنافسي في الجزائر، حيث تعرف تأخرا نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي؛
- ✓ غياب الثقافة المعلوماتية ونقص البحث والتطوير في المنظمات الجزائرية؛
- ✓ إعداد إستراتيجية وطنية لدعم تملك واستعمال تكنولوجيا المعلومات في المنظمات الجزائرية؛
- ✓ إنشاء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية من خلال عدة مراكز معلوماتية تضمن تدفق المعلومات إلى مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة:

1- H. Christian, une nouvelle approche de l'action offensive, école la guerre économique in revue, histoire des armés 2005, P05.

2– خلفاوي شمس ضيات، **الذكاء الاقتصادي رهانن لتسيير المؤسسات الحديثة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 10، مارس 2013، ص228.

3– عمر شريف، بعلوج بولعيد، **الذكاء الاقتصادي وإستراتيجية الطاقة الشمسية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، ماي 2013 ،ص 400.

4– خالد قاشي، رافع دية، **الذكاء الاقتصادي آلية لدعم إدارة العلاقة مع الزبون**، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال، العدد 01،2015 ، ص ص 152- 154.

5– سهام عبد الكريم، **سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية**، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 23-26 افريل 2012، ص 670.

6– بلزغم محمد، **دور الذكاء الاقتصادي في تميز منظمات الأعمال وواقعه في الجزائر**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ما بعد التدرج المتخصصة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهري محمد بشار، 2015، ص 26.

7– نفس المرجع السابق، ص 27.

8– سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 672.

9– نفس المرجع السابق، ص 672.

10– نفس المرجع السابق، ص 672.

11– بلزعم محمد، مرجع سابق، ص ص27-28.

12– عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، **الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال**، المؤتمر الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردن، 27-28 افريل 2005، ص ص 08- 10.

13– سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 673.

14- نفس المرجع السابق، ص 673.

15- لزعم محمد، مرجع سابق، ص 82.

16- نفس المرجع السابق، ص ص 82-83.

17- projet de stratégie E-Algérie (Administration électronique) Ministère de poste et des TIC Algérie pp48-55

18- سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 674.

19- نفس المرجع السابق، ص 675.

20- نفس المرجع السابق، ص ص675-676.

21- بلزعم محمد، مرجع سابق، ص 88.

22- نفس المرجع السابق، ص ص 88-89.

23- رحيم حسين، دريس يحي، **أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، مؤتمر دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 افريل 2006، ص ص 577-578.

24- الموقع الالكتروني للديوان الوطني للإحصائيات هو www..ons.dz

25- سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص 677.

26- بلزعم محمد، مرجع سابق، ص ص 92-93.

27- رحيم حسين، دريس يحي، مرجع سابق، ص ص581-582.

28- سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 677-678.